«العفو الدولية» تطالب مصر بوقف «الترهيب والاعتقال والاحتجاز التعسفى» قبل الانتخابات

السبت 20 نوفمبر 2010 12:11 م

20/11/2010

دعت منظمة العفو الدولية السلطات المصرية أمس الجمعة، إلى ضمان عدم تعرض المرشحين والناخبين المشاركين فى الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها فى **28** نوفمبر الجارى إلى «مضايقات وترهيب من قبل قوات الأمن أو مؤيدى الحزب الحاكم».

وقال مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى منظمة العفو الدولية مالكوم سمارت فى بيان إنه "يتعين على السلطات المصرية ضمان الحق فى التعبير والتجمع وضمان عدم تعرض من يقومون باحتجاجات سلمية للاعتقال التعسفى أو الاحتجاز".

وأكد أنه "ينبغى الحفاظ على حقوق كل المرشحين والمشاركين فى الحملات الانتخابية بلا تمييز"، لافتا إلى أن "الناخبين داخل مراكز الاقتراع يجب أن يحظوا بحماية قوات الشرطة المصرية، وألا يتعرضوا للمضايقات والترهيب من قبل هذه القوات، كما حدث فى الكثير من الحالات خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة عام **2005**".

وأشار بيان المنظمة الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان إلى أن "المصريين الذين ينتقدون السلطات أو الذين تعتبر السلطات أنهم يمثلون تهديدا للأمن العام واجهوا الاعتقال والاحتجاز ووجهت إليهم تهم جنائية، كما أنهم كانوا مهددين بالاعتقال الإدارى من دون توجيه اتهام إليهم أو محاكمتهم بموجب قانون الطوارئ السارى العمل به فى مصر منذ العام **1981**".

وأكدت المنظمة أنه مع اقتراب الانتخابات التشريعية "اتخذت السلطات المصرية إجراءات للحد من حرية حصول الرأى العام على المعلومات وللإضرار بالمعارضة السياسية"، مضيفة أن "الصحف التى تعتبر تقاريرها حساسة سياسيا صودرت أو دمرت، وتقول مصادر إعلامية مصرية إن **12** قناة فضائية تلفزيونية أوقف بثها، كما أن ناشطين من أحزاب سياسية أو من حركات مثل الجمعية الوطنية للتغيير التى تدعو إلى إصلاحات سياسية تسمح بانتخابات حرة ونزيهة واجهوا مضايقات من قبل السلطات وتم فى بعض الأحيان احتجازهم".

وأشارت المنظمة فى هذا السياق إلى مئات من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين اعتقلوا منذ أن أعلن المرشد العام للجماعة محمد بديع فى التاسع من أكتوبر الماضى المشاركة فى الانتخابات التشريعية، وما يزال قرابة **250** منهم معتقلين، معتبرة أن "مستوى انتهاكات حقوق الإنسان خلال الانتخابات التشريعية يعد مؤشرا على ما يمكن أن يحدث العام المقبل عند إجراء الانتخابات الرئاسية".

وقال سمارت: "إن العيون ستكون مفتوحة على سلوك السلطات المصرية خلال هذه الانتخابات وهى فرصة لها لتظهر أن مصر يمكن أن تكون مكانا يتم فيه احترام حقوق الإنسان"، مشددا على أن "الوقت حان تماما لإلغاء حالة الطوارئ التى طالما سهلت انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر".

وتنظم الانتخابات التشريعية بنظام الدوائر الفردية، ومن المقرر أن تجرى الدورة الثانية (الإعادة) فى الخامس من ديسمبر المقبل

المصدر : أ ف ب